E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/109*
18 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/
يوليه ١٩٩٤
البند ٢ من جدول الأعمال

برنامج للتنمية

اختتام الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٨ - ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

موجز وملاحظات ختامية من إعداد السفير ريتشارد باتلر
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وكرس لموضوع "برنامج للتنمية". وسبقه في ٢٧ حزيران/يونيه حوار رفيع المستوى في مجال السياسات جرى بين المجلس والرؤساء التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

موجز

الوضع العام

تم تحديد السمات الرئيسية التالية ذات الصلة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية العالمية الجارية:

- **على الرغم من عودة النمو في الاقتصاد العالمي بوجه عام، فإنه موزع بشكل غير متساو وهو ليس مضمونا بأي حال من الأحوال؛**

- **يقوم عدد من البلدان النامية الآن بدور رئيسي في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك فقد ازداد حجم ومعدل انتشار الفقر المدقع بشكل يتعاظم. إذ يعيش ما يزيد على مليار شخص يعيشون في فقر مدقع؛**

* أعيد إصدارها لأسباب تقنية.

94-29325 180794 190794

- وعلى وجه الإجمال، لا تزال الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتسع. وهي تعكس تهميش البلدان النامية من حيث المحددات الرئيسية تدفقات التجارة الدولية والنقد والمال والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات؛

- وعلى الرغم من قوة النمو في بعض البلدان المتقدمة النمو، فلا تزال معدلات البطالة عالية إلى حد مخيف؛

- تشكل ظاهرة التكامل الشمولية في الاقتصاد العالمي حاليا إحدى السمات الأساسية المنتشرة فيه؛

- ينبغي المضي في تحقيق التنمية المستدامة؛

- لا تزال مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الهبوط. وثمة أزمة في المساعدة الإنمائية الرسمية تتمثل في انتشار الركود، وفي بعض الحالات تخفيض ميزانيات المعونة، بما يتنافى مع الرقم المستهدف بما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على النحو المتفق عليه؛

- على الصعيد العالمي، ترتفع مستويات الاستثمار المباشر الخاص في البلدان النامية بالرغم من أن هذا الاستثمار موزع بشكل غير متساو، ولا يمكن، بأية حال، أن يكون بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

- تستوعب المساعدة في حالات الطوارئ حاليا نسبة كبيرة من الموارد التي توفرها الأمم المتحدة للبلدان النامية؛

- تقوم البلدان النامية بتوليد نسبة متزايدة من النمو في التجارة العالمية. وهذا شأن إيجابي بالنسبة للاقتصاد العالمي ويؤكد مرة أخرى على ضرورة دعم النمو في البلدان النامية؛

- إن اختتام جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وإنشاء منظمة التجارة العالمية يحملان في طياتهما آفاقا تعود بمنافع هامة على الاقتصاد العالمي. ومع أن منافع جولة الأوروغواي ينبغي أن تكون متساوية للجميع، فإنها قد تكون غير متساوية في المرحلة الأولى. وستتوقف جزئيا على سلامة السياسات الموجهة نحو التصدير. كما أن تحقيقها على نطاق أوسع أو بشكل كامل يتطلب تنفيذ الترتيبات الانتقالية بالنسبة للبلدان النامية، وعند الاقتضاء، تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين السياسات التجارية والنقدية والمالية وكذلك منع الإجراءات الحمائية المتخذة من جانب واحد وتقويمها؛

- وفي العقد الحالي، قام عدد كبير من البلدان النامية بتنفيذ تدابير لتحرير التجارة، من قبيل تخفيض معدلات تعريفاتها الجمركية. وهذا اتجاه إيجابي ينبغي أن تصحبه تدابير مماثلة من جانب البلدان المتقدمة في الحالات التي لم يتحقق ذلك فيها حتى الآن؛

- لا يزال عبء الدين يشكل عائقا أمام الجهود الإنمائية التي يبذلها العديد من البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا وأقل البلدان نموا التي لا تزال تعاني صعوبات شاقة في خدمة دينها. ولا تزال هذه الحالة تعيق الجهود الإنمائية؛

- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا والفئات الأضعف. ويشكل استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا إخفاقا للنسب الخطيرة في حد ذاتها وفي الاقتصاد العالمي؛

- إن العوائق التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تواجهها البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية خطيرة على الصعيدين المحلي والعالمي؛

- تشكل حالة المرأة في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في البلدان الأكثر فقرا، مدعاة للقلق البالغ من الناحيتين الإنسانية والاجتماعية التي تمر بها كما أنها تشكل فشلا ذريعا لاستخدام مورد عالي الانتاجية، من الناحية الاقتصادية.

الأولويات

في المناقشة التي جرت بشأن موضوع "برنامج للتنمية"، تم تحديد المسائل التالية على أنها أساسية في الظروف المعاصرة و/أو تحتاج إلى معالجة إذا ما أريد تنفيذ جدول أعمال جديد:

- ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي بين جميع الدول لإعطاء الأولوية، في السياسات والإجراءات وتخصيص الموارد، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، أي ادخال تحسينات كبيرة على مستوى معيشة العدد الكبير جدا من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان النامية. وينبغي أن يكون أي برنامج جديد عملي المنحى ويستند إلى روح الشراكة ويولي الاهتمام الواجب للخصوصيات الوطنية؛

- وسيقوم هذا الالتزام على أساس التسليم بالغايات النوعية والكمية على السواء، وضرورة التمييز بين المهام العاجلة والمهام المتأصلة، والأهمية الأساسية للنمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة؛

- الاعتراف بالحق الأساسي في التنمية، على نحو ما هو مبين في إعلان فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والعلاقة بين السلم والتنمية، والاعتراف بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة ومتعاضدة.

- أهمية النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية التي تشمل تعزيز تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع أفراد المجتمع؛

- لدى الأمم المتحدة فرصة فريدة لأن تضع الآن برنامجا جديدا للتنمية. ولن تدوم الظروف الحالية بالضرورة فترة طويلة، وقد تترتب على عدم انتهاز هذه الفرصة آثار بعيدة المدى وبالغة الضرر بسبب وجود ظروف في الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية تتسم بالشمول والتداخل؛

- إن التنمية قضية عالمية. وثمة حاجة إلى الاعتراف بتنوع العالم النامي وتعزيز النهج المتميزة والشاملة، وكذلك التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؛

- ويتسم بأهمية أساسية إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك الحكومات والمنظمات الدولية، في وضع برنامج جديد. إذ أن برنامجا يستوحي الواقع من ذاته لا بد آيل للفشل؛

- ينبغي أن يتمحور أي برنامج جديد للتنمية بصورة أساسية حول الناس. ومع ضرورة الاعتراف بأهمية الاحتياجات الشاملة للتنمية الاقتصادية، ينبغي لبرامج العمل أن تعطي الأولوية الملائمة لتعليم الناس ورعاية صحتهم ورفاههم. وفي هذا الإطار، ينبغي تعزيز المؤسسات، سواء الحكومية منها أو التابعة للمجتمع المدني؛

- ينبغي التصدي بجهد متضافر للفقر المدقع الذي يعيش فيه ما يربو على مليار إنسان. وينبغي أن يستهدف العمل بصورة خاصة القضاء على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا، ولا سيما افريقيا؛

- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمركز المرأة. ويجب إشراك المرأة في عملية صنع القرار والأنشطة الاقتصادية الرئيسية. إذ أن العائد الاقتصادي والاجتماعي على الاستثمار من تعليم المرأة ورعاية صحتها ورفاهها هي أكبر من العائد على أي استثمار مماثل آخر تقريبا؛

- يشكل النمو السكاني المطرد أحد القيود التي تعيق التنمية. وعلى أي برنامج جديد أن يتضمن سياسات سكانية واضحة وفعالة في سياق التنمية المستدامة الشاملة؛

- ينبغي معالجة قضايا المساعدة الانمائية الرسمية الوطنية المتدنية ونسبة الأموال الإنمائية المتعددة الأطراف والمكرسة لحالات الطوارئ بدلا من الأغراض الانمائية؛

- على أي برنامج للتنمية أن ينظر في الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأن يحدد الطرق والوسائل اللازمة لتحسين وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية؛

- تتسم العوامل الخارجية مثل التجارة والدين وأسعار السلع الأساسية ونقل التكنولوجيا والتدفقات المالية بأهمية بالغة بالنسبة لنجاح أو فشل الجهود المحلية للبلدان النامية؛

- إن التكامل الاقتصادي الاقليمي مكمل للتوجه المتعدد الأطراف. وينبغي أن تساهم عملية التكامل الاقليمي في إيجاد نظام تجاري مفتوح؛

- وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية أساسية تتمثل في ضرورة تهيئة الظروف الإطارية للتنمية على أساس جهود المساعدة الذاتية؛

- وقد أصبح واضحا أن آلية الأمم المتحدة تعمل اليوم بأساليب لم تعد مناسبة لمواجهة التحديات الحالية. ولا يوجد دعم لإنشاء آلية جديدة بل إصرار على أن تعمل الآلية الحالية بصورة أكثر فعالية بكثير مما تعمل به حاليا، ولا سيما في المقر. أما على المستوى الميداني، فينبغي الاستمرار في تعزيز نظام المنسقين المقيمين؛

- ينبغي أن تبدأ الاجراءات الهادفة إلى جعل آلية الأمم المتحدة تعمل بشكل أكثر فعالية بتحديد مجالات العمل التي تتوافر فيها للأمم المتحدة ميزة نسبية وعزل الميادين التي ليس لها فيها مثل هذه الميزة؛

- هناك حاجة لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية، بما في ذلك دورها في الميدان التنفيذي. كما ينبغي توضيح دور الأمم المتحدة إزاء دور الجهات الفاعلة الأخرى، لأن من شأن ذلك أن يسهل مهمة الأمين العام في وضع توصيات عملية المنحى لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج للتنمية؛

- ثمة مجال واسع لتحسين العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. كما أن الأبعاد الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

الاستنتاجات

فيما يلي الملاحظات الختامية التي أبداها رئيس المجلس:

أشارت البيانات التي قدمت خلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجلسات الاستماع العالمية التي عقدت بشأن التنمية والمشاورات الأخرى التي أجريت مع أعضاء المجلس، إلى قضايا

تحتل أولوية مركزية في مجال العمل على وضع برنامج للتنمية. وستنظر الجمعية العامة في اتخاذ القرارات بشأن هذا العمل.

ولتسهيل عملية النظر تلك، سوف يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا آخر عن برنامج للتنمية. وآمل أن يأخذ في الحسبان، لدى صياغته هذا التقرير، الأولويات الواردة في هذه الوثيقة.

إضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بأنشطة جهاز الأمم المتحدة الانمائي، قيل الكثير في المجلس عن ضرورة زيادة إيضاح المزايا النسبية لذلك الجهاز.

وفي هذا السياق، أعتقد أن هناك اعتبارين أساسيين يتسمان بالأهمية هما:

- أن الأمم المتحدة لا تتصرف بشكل مباشر إلا في جزء يسير من الموارد العالمية المتصلة بالتنمية؛

- في الوقت ذاته، تملك الأمم المتحدة قدرة فريدة على بناء توافق في الآراء بالنسبة للقرارات السياسية ذات الأهمية العالمية. وهنا تكمن ميزتها النسبية المركزية.

وإذا ما مورست هذه الميزة على أساس تحليل دقيق للبيانات ذات الصلة، فإنها ستساعد الجهات التي تملك موارد كبيرة للغاية على التعهد بهذه الموراد بطرق تتفق مع الأولويات التي حددتها الأمم المتحدة، وبذلك تكون قد شاركت الأمم المتحدة في مشروع التنمية البالغ الأهمية.

- - - - -